تمهيد :

يعتبر القانون الإداري من بين فروع القانون التي تحظى بإهتمام كبير خاصة من قبل فقهاء القانون و البحاث على مختلف توجهاتهم ، وهذا كون القانون الإداري يرتبط إرتباطا وثيقا بالإدارة العامة و هذا من خلال إهتمامه بعدة جوانب ، كالجانب الوظيفي و الجانب التنظيمي و الجانب القضائي و الجانب المتعلق بالوسائل سواءا كانت بشرية أو مادية أو قانونية و أساليب الإدارة .....الخ .

و يزداد الإهتمام بهذا الفرع من فروع القانون بتزايد و تطور دور الدولة كشخص معنوي في جميع مجالات الحياة سواءا أكانت الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية و غيرها ، مما يثقل كاهلها و يفرض عليها إستخدام الإدارة كوسيلة قانونية لتحقيق مبتغاها .

و هذا ما يفسح المجال للقانون الإداري كفرع مرتبط أساسا بالإدارة العامة للتدخل و هذا من حيث تنظيمها و نشاطها و أساليبها ووسائلها و منازعاتها و علاقتها بالأفراد و هذا بتأطيرها ورسم حدود سلطتها .

و بناءا على ما تقدم يمكننا أن نشير أن دراستنا لهذا السداسي ستقتصر على على محورين هامين بشيء من التفصيل و هذا وفقا لما يلي بيانه :

1/ المحور الأول : مدخل للقانون الإداري

و في إطار هذا المحور سوف نتطرق لعدة نقاط أساسية ضمن الإطار المفاهيمي و التي يمكن ذكرها على النحو التالي :

- تعريف القانون الإداري
- نشأة القانون الإداري
- علاقة القانون الإداري بفروع القانون الأخرى
- مصادر القانون الإداري
- نطاق تطبيق القانون الإداري

2/ المحور الثاني : التنظيم الإداري

و في خضم هذا المحور سيكون تركيزنا بشكل كبير على جملة من النقاط و التي سنوجزها فيما يلي :

أ – أسس التنظيم الإداري

- أهمة تحديد أساس للقانون الإداري
- الإختلافات الفقهية في تحديد أساس للقانون الإداري (معيار السلطة العامة ، معيار المرفق العام ، فكرة المصلحة العامة ، معيار السلطة العامة في وجه جديد ، الجمع بين المعيارين).

ب – الأسس النظرية للتنظيم الإداري

- نظرية الشخصية الإعتبارية (التعريف ، موقف الفقه ، الأنواع ، النتائج المترتبة عن الشخصية الإعتبارية)
- المركزية الإدارية
- اللامركزية الإدارية .

ج – تطبيقات التنظيم الإداري في الجزائر

- المركزية الإدارية في الجزائر
- اللامركزية الإدارية في الجزائر